

أسباب العدول عن الأصل في الفواصل القرآنية - بين الصوت والدلالة

Reasons for Deviating from the Original in Quranic Pauses: Between phonetic and semantic

جيلالي فاسي

d.faci@univ-blida2.dz

مخبر اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة 2، لوئيسي علي (الجزائر)

تاريخ النشر 2025/12/15	تاريخ القبول 2025/10/09	تاريخ الارسال 2025/08/01
Abstract		الملخص
The purpose of this study is to fawasil and to explore the -examine al reasons behind deviations from the original form that appear, in some of them. This is achieved by surveying s and scholars of the efforts of exegete Quranic studies. The study draws on a an—Sa'igh-text by Ibn al accomplished litterateur, exegete, who —grammarian, and linguist lost book entitled -authored a now Ay. In it, -y fi Ahkam al'Ra-Ihkam al he discussed various rulings deviation from the original concerning marily on Fawasil, focusing pri-in Al considerations of verbal correspondence. This research moves beyond the lexical level to uncover other semantic causes with linguistic, grammatical, and rhetorical ther factors that fur—dimensions affirm to the reader that the Quranic text cannot be subject to the kinds of		غرضُ هذا البحث هو دراسةُ الفواصل القرآنية والسعي لاستكشاف أسباب العدول عن الأصل الذي يطرأ على بعضها في المستويات الصوتية والصرفية والتركيبية، من خلال استقراء جهود المفسرين والباحثين المهتمين بالدراسات القرآنية قديما وحديثا. والمعتمدُ في ذلك نصُّ تراثيٍّ لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن المشهور بابن الصائغ، وهو أديب ومفسر ونحوي ولغوي، ألف كتابا سماه "إحكام الراي في أحكام الآي" وهو مفقود، ذكر فيه مجموعة من الأحكام تتعلق بالعدول عن الأصل في الفواصل، وكان مدار ذلك عنده مراعاة المناسبة اللفظية. ويتجه البحث إلى تجاوز المستوى

constraints or necessities that characterize poetic texts. Rather, every instance of deviation from the original form contains a rhetorical insight that must be sought and appreciated.	اللفظي للوقوف على أسباب معنوية أخرى ذات أبعاد لغوية ونحوية وبلاغية، تزيد القارئ يقينا أن نص القرآن الكريم لا يمكن أن تكون فيه ضرورة أو تقييدٌ كالتي تطبع النص الشعري، وأن العدول عن الأصل من وراءه لفئةً بيانية لا بد من التماسها.
Keywords : deviation; fawasil – al brevity; dialectal variation ;stylistic variation.	كلمات مفتاحية: العدول؛ الفواصل؛ الإيجاز؛ التنوع اللهجي؛ التنوع الأسلوبي.

المؤلف المرسل: جيلالي فاسي، الإيميل: d.faci@univ-blida2.dz

1. مقدمة :

يندرج هذا الموضوع في إطار الدراسات البينية التي تتشابه فيها المعرفة في تفاعل قوي بين العلوم، ويتجسد فيه التكامل المعرفي بين علوم القراءات والتفسير والأصوات والنحو والبلاغة. إن ظاهرة العدول عن الأصل تمثل حُرْفًا للنظام اللغوي، وهي دليل على إمكانية التوسع في الاستعمال مما لا تتيحه قوانين الوضع. ومن هنا ينشأ الخلط في التصور بين ما هو خاضع لدائرة الوضع، وما هو تابع لمساحة الاستعمال الواسعة، فتصدر الأحكام غير الحصرية بالقول إن ورود الآية القرآنية على النحو الفلاني فيه عدولٌ عن الأصل بسبب مراعاة الفواصل، كأن هناك إلزاما أو تقييدا أجبر نص الآية على الإتيان بهذا الشكل، ولا يخفى ما في هذا القول من التقصير في حق البحث العلمي وفي كلام الله تعالى.

لقد فضّل كثيرٌ من المفسرين وغيرهم من المهتمين بالدراسات القرآنية أن يكتفوا بتعليل العدول عن الأصل في مواضع مختلفة من القرآن بأنه لمراعاة الفواصل دون أن ينظروا فيما وراء ذلك من الدلالة. وكان مدار هذا البحث على نصّ لابن الصائغ (776هـ) تناول فيه أحكام العدول عن

الأصل في الفواصل القرآنية، ويهدف البحث إلى الوقوف على نماذج من تلك الأحكام وتفسير أسباب العدول، من خلال استقراء الأقوال الواردة في الأمثلة من الآيات القرآنية اعتماداً على الوصف والتفسير.

2. ضبط المفهوم الفاصلة القرآنية

جعل سيبويه (180هـ) الفواصل القرآنية مُقَابِلَةً للقوافي، وسلك في تعريفها طريقة التمثيل عند حديثه عن ظاهرة الحذف في الكلام؛ فما كان الأصل فيه ألا يُحذف وما يُختار فيه ألا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي. ومثل لذلك بأربعة مواضع من القرآن هي قوله تعالى:

- ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ﴾ [الفجر، 4]

- ﴿مَا كُنَّا نَبْعُ﴾ [الكهف، 64]

- ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ [غافر، 32]

- ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد، 9]

وحسب ترجمة الباب - ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات¹ - فإن الحذف مرتبط بالوقف، واختص الأسماء بالذكر - مع أنه وارد في الأسماء والأفعال - لأن الحذف في الأسماء أجدر²، ولقد أحسن حين أورد في التمثيل من القرآن اثنين من الأفعال واثنين من الأسماء. ثم ذكر في الباب الذي يليه قراءة أبي عمرو: ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر، 15] و: ﴿رَبِّي أَهْكَنَ﴾ [الفجر، 16] بحذف الاسم (ني) كما في قولك: هذا غلام وأنت تريد: غلامي، وقد أسْقَانُ وَأُسْقِنُ وأنت تريد: أسقاني وأسقني. ثم قال بعد أن استشهد بييتين للنابغة: "سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم"³، وسيأتي توضيح ذلك في ثنايا البحث.

فالحاصل من كلام سيبويه أن الحذف معهود في كلام العرب نثره وشعره، وهو في النثر والقرآن فواصل، وفي الأشعار قوافٍ. وبعض البلاغيين من بعده يرى ضرورة التفصيل بين الفواصل والأسجاع، فالأولى مختصة بكلام الله، والثانية بكلام غيره.

ولا معنى لاستشكال بعضهم إيراد آية الكهف في المثال الثاني بأنها ليست رأس آية، فاستشهاد سيبويه بهذا الجزء من الآية وارداً لبيان ما يحذف من الياءات عند الوقف كما نص عليه في ترجمة الباب⁴، وليس الوقف مقصوداً على رؤوس الآي. ثم إن المراد بالفواصل - كما يبين ابن يعيش (643هـ) في شرحه على المفصل - هو رؤوس الآي ومقاطع الكلام⁵؛ فعلى هذا لا تلازم بين الفاصلة ورأس الآية، وهو رأي أبي عمرو الداني (444هـ) من قبل حين عرّف الفاصلة بأنها الكلام التام المنفصل مما بعده، وليس من شرط الكلام التام أن يكون رأس آية؛ وبناء على ذلك، قرر أن كل رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية⁶، فالفاصلة أعم.

وفي مقابل هذا الرأي، هناك اتجاهٌ حصر الفواصل في رؤوس الآي فقط، ورفض تعريف الداني السابق كما فعل الجعبري (732هـ) الذي حكم عليه بأنه خلاف المصطلح، وأن المقصود بالفواصل عند سيبويه هي الفواصل اللغوية لا الصناعية⁷.

وبالنظر فيما ذكر الزركشي (794هـ) من أن الفاصلة تقع عند الاستراحة من الخطاب، والتفاتة إلى المعنى اللغوي في تسميتها فواصل بأنه ينفصل عندها الكلامان⁸؛ يمكن وضع تعريف وظيفي بأن الفاصلة في المنطوق كالفاصلة في المكتوب متعلقة بالوقف، على خلاف في تقييد مكان الوقف برؤوس الآيات أو إطلاقه. ويُعوضُ رمز الفاصلة (،) في نص القرآن المكتوب بعلامات الوقف المختلفة.

3. الفواصل بين الوظيفة الدلالية والأداء الجمالي

تساءل تمام حسان (2011م) عن الغرض من الفاصلة القرآنية إذ هي "لا تدل بالضرورة على تمام المعنى، ومن ثمّ تصبح وظيفتها في القرآن غير نحوية ولا دلالية، فإن لم يكن للفاصلة غرض نحوي ولا دلالي، فماذا يكون الغرض منها إذا؟ أغلب الظن أن الغرض منها جمالي صرف"⁹، ويقرر في النهاية أن لها قيمة صوتية جمالية ترتبط بموسيقى النص القرآني.

وهذا التقرير مخالف لما ذهب إليه الرماني (384هـ) قديماً حين أعلن أن الفواصل تُوجب حُسن إفهام المعاني التي يُحتاج إليها في أحسن صورة يُدل بها عليها، وأن الفرق بين الفواصل

والأسجاع يتحدد في أن الأولى تابعة للمعاني، وأما الثانية فالمعاني تابعة لها¹⁰. والعبارة نفسها عند الباقلاني (403هـ) في كتابه إعجاز القرآن¹¹، فلا مانع إذن من القول إن الفاصلة بُعدين لا يلزم من إثبات أحدهما إلغاء الآخر: بُعدا جماليا يتعلق بالنغم الموسيقي للآية ويحقق التناسب الصوتي، وبعدا دلاليا يتمم معنى السياق المقالي الذي وردت الفاصلة فيه، وقد يزيد من كثافة حملتها الدلالية.

وينبغي على الناظر في النص القرآني أن تكون هذه الكثافة الدلالية هي المقصودة لديه بالأصالة، فلا يمنعه التسليم بجمال اللفظ وتناسب البنية من التماس ما تكنزه العبارة القرآنية طالت أم قصرت، وفي هذا يقول محمد عبد الله دراز (1958م): "إذا أنت لم يُلْهِكَ جمالُ العطاء عما تحته من الكنز الدفين، ولم تحجبك بهجة الأستار عما وراءها من السرِّ المصون، بل قَلَيْتِ القشرة عن لُبِّهَا، وكشفت الصدفة عن دُرِّها، فنفذت من هذا النظام اللفظي إلى ذلك النظام المعنوي، تجلى لك ما هو أبهى وأبهر، ولقيك منه ما هو أروع وأبدع"¹².

فالخطة السليمة بعد الإقرار بجمال اللفظ وتناسبه؛ هي النفوذ من النظام اللفظي إلى النظام المعنوي، والكشف عن البنية العميقة للكلام انطلاقاً من بنيته السطحية. فإن لم يتضح السر المصون، ولم ينكشف الدر المكنون، أعلن الباحث أن عجزه راجع إليه، فاتهم نفسه بالتقصير، واعترف بأن هناك معاني لم يُحِط بها خُبراً، لأنه آمن أنه ينظر في كلامٍ ليس ككلام البشر، وأنه لا تنقضي عجائبه!

4. أسباب العدول عن الأصل:

لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن المشهور بابن الصائغ كتابٌ سماه "إحكام الراي في أحكام الآي"، ذكر فيه أن المناسبة أمر مطلوب في اللغة العربية، وقد يُلجأ في تحقيقها إلى مخالفة الأصول، وصرح بأنه تتبع الأحكام التي وردت في أواخر الآيات مراعاةً للمناسبة، فعثر منها على تَيَفٍّ وأربعين حُكماً. والكتاب غير متوفر، لكن من الممكن الاطلاع على تلك الأحكام من خلال المصادر التالية التي نقلت عنه، وهي:

- البرهان في علوم القرآن للزركشي: أورد فيه بعض النماذج دون عزوها إلى ابن الصائغ.

- الإتيقان في علوم القرآن للسيوطي (911هـ): نقل عنه أربعين حكما.

- معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي: والنقل فيه مطابق لما في الإتيقان.

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرى زادة (968هـ): نقل أربعين حكما مع شيء

من الاختصار، ويبدو أنه اعتمد على كتاب الإتيقان.

استعرض ابن الصائغ الحالات التي وقع فيها العدول عن الأصل، واكتفى في تعليل ذلك

بالتأكيد على مراعاة المناسبة، ولكنه استدرك في الأخير وثبّه إلى أنه لا يمتنع في توجيه هذا العدول

أمورٌ أخرى مع وجه المناسبة. وبالنظر في الأحكام يمكن حصرها في المستويات التالية مع الوقوف

على تحليل بعض النماذج منها:

1.4. العدول في المستوى الصوتي:

تنوّع العدول الصوتي في الفواصل القرآنية، والجدول التالي يبين أهم حالات هذا العدول مع

التمثيل:

العدول	المثال
1 زيادة حرف المد	... وأطعنا الرسولا [الأحزاب، 66]
2 إثبات هاء السكت	ما أغنى عني ماليه هلك عني سلطانيه [الحاقة، 28-29]
3 الاختصاص في الموضع	ليذكر أولو الألباب [إبراهيم، 52] وفي موضع آخر: لأولي النهى [طه، 128]
4 اختيار تحريك الوسط بدل إسكانه	وهيء لنا من أمرنا رشدا [الكهف، 10]
5 حذف الياء	المتعالم، يسر، نذر ... (يأتي في التحليل)
6 إمالة ما لا يُمال	سورة طه، النجم، ... (يأتي في التحليل)

ويمكن الوقوف على الحالتين الأخيرتين بشيء من التحليل:

1.1.4. حذف الياء:

المقصود بحذف الياء أن يتحول الصائت الطويل إلى صائت قصير، وذلك في مثل:

– المنقوص المعرف: مثل قوله تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد09].

– الفعل غير المجزوم: ﴿وَأَلَّيْلَ إِذَا يَسَّرِ﴾ [الفجر04].

– الإضافة: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ [القمر18].

وأصولها على التوالي: المتعالي، يسري، نذري. أما الفراء (207هـ) فقال عن حذف الياء من (يسري): "وحذفها أحبُّ إليَّ لمشاكلتها رؤوس الآيات، ولأن العرب قد تحذف الياء وتكتفي بكسر ما قبلها منها"¹³، فهو يرجع الحذف إلى سببين: المشاكلة، والسماع عن العرب. وأما سيبويه فيرى أن الأفعال لا يحذف منها شيء، إلا أنهم قالوا: لا أدر -في الوقف- لأنه كثر في كلامهم، وشُبِّهت الياء بالنون في (لم يك) حيث سَكُنَتْ، ومن أمثلته قول زهير:

وأراك تفري ما خلقت وبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثَمَ لَا يَفْقُرُ

ثم ذكر القاعدة في ذلك وأتبعها الحكم قائلا: "وإثباتُ الياءات والواوات أَقْسَمُ الكلامين، وهذا جائزٌ عربيٌّ كثير"¹⁴. وقد تقدم رأي سيبويه في مثل: هذا غلام أي غلامي، وقد أسقن (أسقاني) وأسقن (أسقني)، فظاهر كلامه أن القياس إثباتُ الياء أو الواو، وأن الحذف في مثل هذه المواضع راجعٌ إلى التنوع اللهجي، فقد لوحظ أن حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة كثير في لغة هذيل¹⁵، ومن ذلك قراءة عمر بن ذر (153هـ) -وكان يقرأ بقراءة عبد الله بن مسعود (32هـ):

﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي﴾ [يوسف، 101] آتَيْتَنِي وَعَلَّمْتَنِي¹⁶، وعبد الله بن مسعود من

هذيل، ومعلومٌ أن القرآن نزل بلغات العرب تيسيرا للذكر، وهذا أحد معاني نزوله على سبعة أحرف.

فالمسألة دائرة على التنوعات اللّهجية، وليست مقصورة على مراعاة الفواصل كما في الفعلين

(آتيتني) و(علمتني)، ولذلك اعترضت عائشة عبد الرحمن (1998م) على رأي الفراء رافضة أن

يكون الحذف في مثل تلك المواضع بسبب مناسبة الفواصل ومشاكلة رؤوس الآي، واستدلّت على

ذلك بأن حذف ياء المضارع المرفوع المعتل الآخر، وواوه أيضا، وياء المنقوص مضافا ومعرفا بأل

وقع في وسط الجمل من آيات كثيرة، منها الآيات: 105 من سورة هود (يأت)، 11 من الإسراء (يَدْعُ)، 163 من الصافات (صال)، 41 من سورة ق (المناد)، 16 من التكويد (الجوار)، وآيات أُخر كثيرة وردت على هذا النسق على اختلاف في القراءات. وحاولت تعليل ذلك بأن حذف الياء والواو سببه التخلص من التقائهما -وهما ساكنتان- بساكن بعدهما، لولا أن بعض تلك الآيات لم يأت فيها حرف ساكن بعدهما¹⁷.

2.1.4. إمالة ما لا يمال:

المقصود هنا ظاهرة الإمالة في مثل آيات سورتي طه والنجم وغيرهما من السور. والإمالة هي نطق الألف قريبا من الياء، قال الزركشي: "الإمالة أن تنحَوَ بالألف نحو الياء، والغرض الأصلي منها هو التناسب، وعَبَّرَ عنه بعضهم بقوله: الإمالة للإمالة"¹⁸. ومعنى كون الإمالة للإمالة أن التناسب أحد أسباب الإمالة، كأن تُمال الألف لمجاورة ألفٍ مُمالة مثل "تلاها" و"جلاها"¹⁹. ويبقى الأصل في ذلك كله تحقيق تناسب صوتي بين الألف والحرف المكسور بعدها مثل "مساجد" و"مفاتيح"، قال سيويوه في باب ما تُمال فيه الألفات: "وَإِنَّمَا أَمَالُوهَا لِلْكَسْرِ التي بَعْدَهَا، أَرَادُوا أَنْ يُقَرِّبُوهَا مِنْهَا كَمَا قَرَّبُوا فِي الإِدْعَامِ الصَّادَ مِنَ الزَّاي حِينَ قَالُوا صَدْرَ، فَجَعَلُوهَا بَيْنَ الزَّاي وَالصَّادَ، فَقَرَّبَهَا مِنَ الزَّاي وَالصَّادَ التَّمَّاسَ الْخَفَةَ لِأَنَّ الصَّادَ قَرِيبَةٌ مِنَ الدَّالِ"²⁰. فعَلَّ سيويوه هذه الظاهرة بمبدأ التماس الخفة لتحقيق الاقتصاد اللغوي على نحو ما تفتنت إليه الدراسات الصوتية في اللسانيات الحديثة. ثم بيَّن في تنمة النص السابق أن الإمالة غير واردة في كلام أهل الحجاز، فاتضح أن العدول إليها في القرآن ليس لأجل المناسبة الصوتية ومراعاة الفواصل فقط، وإنما هي ظاهرة صوتية شائعة في بعض لغات العرب، ومعلوم أن القراءة المجردة من الإمالة صحيحة وجائزة، فلا يُعقل أن يقال للذي يقرأ القرآن دون إمالة الحرف إنك لم تُراعِ التناسب في الفواصل.

2.4. العدول في المستوى الصرفي:

يأتي العدول في المستوى الصرفي في حالات كثيرة، من أهمها:

العدول	المثال
1	تصريف ما لا ينصرف ...قواريرا [الإنسان، 15]
2	تذكير اسم الجنس أعجاز نخل منقر [القمر، 20]
3	تأنيث اسم الجنس أعجاز نخل خاوية [الحاقة، 7] (يأتي في التحليل)
4	الإفراد بدل الثنية فلا يخرجكم من الجنة فتشقى [طه، 117] = فتشقى
5	الإفراد بدل الجمع واجعلنا للمتقين إماما [الفرقان، 74] = أئمة
6	الثنية بدل المفرد ولمن خاف مقام ربه جنتان [الرحمن، 46] (يأتي في التحليل)
7	الثنية بدل الجمع نقل ابن الصائغ عن الفراء في نفس الآية السابقة أن المراد جنات
8	الجمع بدل المفرد يوم لا بيع فيه ولا خلال [إبراهيم، 31] = خلة
9	غير العاقل بدل العاقل رأيهم لي ساجدين [يوسف، 4] = رأيها لي ساجدة
10	صيغة المبالغة وما كان ربك نسيا [مريم، 64] = ناسيا
11	العدول في الصيغة إن هذا لشيء عجاب [ص، 4] = عجيب
12	وقوع مفعول موقع فاعل ججاءا مستورا [الإسراء، 45] = ساترا
13	وقوع فاعل موقع مفعول عيشة راضية [القارة، 07] = مرضية
14	وقوع الماضي موقع المستقبل ففرقنا كذبهم وفرقا تكثفون [البقرة، 87] = قتلتم.
15	تغيير بنية الكلمة وطور سينين [التين، 02] = سيناء.

يتناول التحليل النماذج التالية:

1.2.4. تذكير اسم الجنس وتأنيثه:

ورد في الحالتين (2) (3) قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ [القمر، 20] وقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة، 7] فذكر النخل هناك وأثنته هنا. وقد سئل المبرد (285هـ) بحضرة إسماعيل القاضي (282هـ) عن ألف مسألة هذه من جملتها، ومنها: (الرَّيْحُ عَاصِفَةٌ) و(جاءتها ريحٌ عاصِفٌ)، فقال: "كل ما ورد عليك من هذا الباب فإن شئت رددته إلى اللفظ تذكيرا، أو إلى المعنى تأنيثا"²¹. واسم الجنس مفهوم مجرد ذهني، ولذلك يصح تذكيره وتأنيثه، والتذكير راجع إلى اللفظ، والتأنيث إلى المعنى، وهذا من باب التنوع الأسلوبي من جهة، ولمراعاة الفواصل من جهة ثانية.

2.2.4. التنوع في الإفراد والثنية والجمع:

من أمثلة التنويع التي ذكرها ابن الصائغ الاستغناء بالثنية عن الإفراد في قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ حَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن:46]، إذ ذكر الفراء أنها جنة واحدة، والعرب تثني المفرد في أشعارها؛ لأن الشعر له قوافٍ يقيمها الزيادة والنقصان²². وقد أنكر ابن قتيبة (276هـ) هذا التخريج واستبعد أن يكون الله قد وعد بجنتين ثم يجعلهما جنة واحدة لأجل رؤوس الآي²³، كما عدَّ أبو جعفر النحاس (338هـ) هذا القول من أعظم الغلط على كتاب الله²⁴. أما عائشة عبد الرحمن فتوسطت الرأيين وذكرت أن المقصود: ولمن خاف مقام ربه -من الإنس والجان- جنتان ذواتا أفنان²⁵، وهذا الرأي الذي تبنته مذكورٌ في بعض التفاسير إلا أنه خلافُ الظاهر²⁶.

وهناك تخريجٌ آخر معاكسٌ للرأي الأول مفاده أن اسم الثنية نائبٌ عن إعادة اللفظ، واستعمال الثنية كنايةً عن التعدد موجودٌ في كلام العرب وفي القرآن، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْجَعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك، 4] وقوله: ﴿سَنُعَذِّبُهُمْ مَّرَّتَيْنِ﴾ [التوبة، 101]، ومنه: لبيك وسعديك ودواليك، والمعنى: مرات عديدة. كما أن السياق العام للقرآن يذكر الجنات بالجمع في مواضع كثيرة، فيجوز أن يكون المراد من الجنتين: جنسين من الجنات²⁷، وقد نسب ابن الصائغ هذا القول إلى الفراء كما سبق بيانه في الجدول، ولكن لا وجود له في معانيه، بل الثابت فيه اقتصراره على الرأي الأول المتضمن الاستغناء بالثنية عن الإفراد.

3.4. العدول في المستوى التركيبي:

يتمثل العدول عن الأصل في المستوى التركيبي من الفواصل القرآنية في الحالات المبينة في

الجدول التالي:

الحالة	العدول	المثال	الأصل
التقديم والتأخير	تقديم المعمول على العامل	وإياك نستعين [الفاتحة، 4]	نستعين إياك
	تقديمه على معمول آخر أصله التقديم	لنريك من آياتنا الكبرى [طه، 23]	لنريك الكبرى من آياتنا
	تقديم الضمير على عائده	فأوجس في نفسه خيفة موسى [طه، 67]	فأوجس موسى في نفسه خيفة.

كتابا منشورا بلفاه.	ونخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا [الإسراء، 13]	تقديم الوصف التركيبي على الإفرادي	
فلله الأولى والآخرة.	فلله الآخرة والأولى [النجم، 25]	تقديم المتأخر زمانا	
برب موسى وهارون.	برب هارون وموسى [طه، 70]	تقديم الفاضل على الأفضل	
أخرج المرعى أحوى فجعله غثاء.	وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَخْوَى [الأعلى، 04-05]	بين الموصوف والصفة	الفصل
ولولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان لزاما.	وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى [طه 129]	بين المتعاطفين	
آمنّا بالله وباليوم الآخر وما آمنوا.	وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ [البقرة، 8]	بين القسمين من الكلام	العدول عن المطابقة
وما فلاك. (يأتي في التحليل)	مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى [الضحى، 3]	حذف المفعول	الحذف
وأخفى من السر. (سيأتي)	يَعْلَمُ الْبَيْتَ وَأَخْفَى [طه، 7]	حذف متعلق أفعل التفضيل	
من نعمة نجزيه إياها.	وما لأحد عنده من نعمة تُجزى [الليل، 19]	حذف الفاعل ونياية المفعول	
إنّا لا نضيع أجر المصلحين منهم. (سيأتي)	وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ [الأعراف، 170]	إيقاع الظاهر موقع الضمير	العدول عن المضممر
لكم علينا تبيعا به.	ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا [الإسراء، 69]	الجمع بين المجزورات	الجمع

ويكتفى بالبحث والتحليل في التقديم والتأخير، والفصل، والحذف، والعدول عن المضممر:

1.3.4. التقديم والتأخير:

التقديم والتأخير بابٌ كثير الفوائد وواسع التصرف كما يقول الجرجاني (471هـ)، فهو آلية تكشف عن اتساع مساحة التصرف في النظام اللغوي، وتتيح حرية التركيب في عملية التواصل. وإذا أقررنا أنه كثير الفوائد؛ فلا يصح حينئذٍ حصر أسباب التقديم والتأخير في الجوانب الشكلية ومراعاة النغم، بل المطلوب هو النفاذ من النظام اللفظي إلى النظام المعنوي كما ورد سابقا في نصيحة

محمد عبد الله دراز. ولقد أحصى محمد السيد سليمان العبد للتقديم والتأخير في نص القرآن نحواً من 883 موضعاً مرتبطاً بالفواصل، ورتبها في جدول طويل حسب السور، مع ذكر النسب المئوية للتقديم والتأخير في كل سورة بالنظر إلى عدد آياتها²⁸.

أما ابن الصائغ؛ فذكر في تقديم المعمول على العامل قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة، 03] وهو عدولٌ عن الأصل: ينفقون مما رزقناهم. فإلى جانب تناسب الفواصل؛ حدد الألوسي (1270هـ) لهذا العدول أحد سببين:

- للاعتناء بما خوّل الله للعبد،

- أو لأن المعمول (مما رزقناهم) مقدم على الإنفاق في الخارج²⁹.

وفي تقديم المتأخر زماناً قوله تعالى: ﴿فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى﴾ [النجم، 25] أصله: الأولى والآخرة مراعاة للترتيب الزمني، وهو نظير قوله: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى﴾ [الليل، 13]، وقوله عن فرعون: ﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾ [النازعات، 25]، ورؤي الترتيب في موضع آخر: ﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ﴾ [القصر، 70]. والسبب في تقديم الآخرة على الأولى هو الاهتمام بها حتى يعتني المؤمنون بها؛ ولأن أمر الآخرة أعظم. ونفى البقاعي (885هـ) أن يكون التقديم والتأخير هنا لأجل الفاصلة؛ لأنه لو قيل: (الأخرى) لصلحت³⁰.

وفي تقديم الوصف التركيبي على الإفرادي مثل ابن الصائغ بقوله تعالى: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء، 13]. قال العكبري (616هـ): "يلقاه" صفة للكتاب، و(منشوراً) حال من الضمير المنسوب، ويجوز أن يكون نعتاً³¹. فعلى التخرّيج الأول ليس هناك تقديم ولا تأخير، وعلى التخرّيج الثاني يكون الكتاب موصوفاً بصفيتين اثنتين: صفة جملة فعلية (يلقاه)، وأخرى مفردة (منشوراً)، والأصل تقدّم الوصف الإفرادي على الوصف التركيبي: كتاباً منشوراً يلقاه، قال ابن مالك (672هـ) في التسهيل: "وإذا نُعت بمفرد وجملة وظرف أو شبهه فالأقيسُ تقديم المفرد وتوسيط الظرف أو شبهه وتأخير الجملة"³² فهذا ما يقتضيه القياس؛ لأن الأصل في

النعته أن يكون مفرداً، ولكن الاستعمال أوسع من القياس. والغريب أن بعض النحويين خالفوا رأي ابن مالك ولم يجيزوه إلا للضرورة في قليل من الكلام أو في الشعر، وردَّ على هذه الدعوى أبو حيان الأندلسي (745هـ) بأن تقديم الجملة على المفرد في باب النعت موجودٌ في لسان العرب كثيراً بحيث لا يكاد ينحصر، وأن لهذا الإجراء سبباً يدركه من عني بتتبع لسان العرب وتدبر مغازي كلامها، ثم قال: "وللكلام على ذلك موضعٌ غير هذا"³³، ومع الأسف لا يُعلم هذا الموضع الذي تكلم فيه عن المسألة.

إن الاختصار على القول بمراعاة الفواصل لأجل النغم الموسيقي إجحافٌ في البحث العلمي، وقد رفض الباقلائي ذلك مستدلاً بالآية التي تقدم فيها ذكر هارون على موسى عليهما السلام -وهي الواردة في الجدول في تقديم الفاضل على الأفضل - جاعلاً أمرها من باب التنوع الأسلوبي؛ لأن إعادة ذكر القصة الواحدة بألفاظ مختلفة تؤدي معنى واحداً من الأمر الصعب الذي تظهر به الفصاحة، وتبين به البلاغة، فكثير من القصص أُعيد في مواضع مختلفة، على ترتيبات متفاوتة، ونُبهوا على عجزهم عن الإتيان بمثله، فردَّ ذلك إلى الإعجاز³⁴.

ذلك رأي الباقلائي في الموضوع، وهو رأي وجيهٌ ومعقول جداً. لكن عبد الكريم الخطيب (2008م) اعترض على هذا وتوجَّه إلى استقراء المواضع التي وردت فيها القصة فكانت ثلاثة:

- ﴿قَالُوا ءَامَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٢٦﴾ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴿١٢٧﴾﴾ [الأعراف، 122]،

- ﴿قَالُوا ءَامَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٢٧﴾ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [الشعراء، 48]،

- ﴿قَالُوا ءَامَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى ﴿٧٠﴾﴾ [طه، 70].

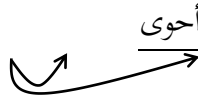
والمشكلة أن الخطيب توهم أنها ثلاثُ مقولات مختلفة، وواضح أن التركيب في الأعراف والشعراء واحد، وإنما اختلف في سورة طه بالتقديم والتأخير. فذهب إلى القول بأن السياق اختلف لتعدد مقولات السحرة، فمنهم من قال: آمنا برب العالمين رب موسى وهارون، ومنهم من قال: آمنا

برب هارون وموسى، ومنهم من قال غير ذلك، إذ لا يتفق للجمع الغفير أن يقولوا قولاً واحداً على صورة واحدة، والظاهر أن الغالب من قولهم هو ما ورد في الأعراف والشعراء³⁵. ولعل القول بهذا الرأي لا ينفي بالضرورة ما ذهب إليه الباقلاني. وهناك توجيهات أخرى مبسطة في كتب التفسير كقولهم: قُدِّم هارون لأنه أكبر من موسى سناً، أو لأن فرعون رَئى موسى منذ صغره؛ فلو اقتصروا على ذكر موسى أو قدموه، فربما توهم القارئ أو السامع أن المراد بالرب فرعون، ولعل النفس لا تطمئن كثيراً إلى مثل هذه الأقوال لظهور ضعفها وعدم سلامتها من الاعتراضات.

2.3.4. الفصل:

في الفصل بين الصفة والموصوف ذكر ابن الصائغ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ ۖ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى، 04-05]، أصله: الذي أخرج المرعى أحوى فجعله غثاءً على أحد التخريجين؛ لأن

المخطط التالي: الذي أخرج المرعى فجعله غثاءً



أحوى: إما أن يكون صفة لغثاء، وعلى هذا فليس هناك فصل؛ وإما حالاً (صفة) من المرعى، فيكون قد وقع فصلٌ بين الصفة والموصوف. ولا غرابة في ذلك إذ هو سائغٌ في كلام العرب.

وأما الفصل بين المتعاطفين فكقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [طه، 129]، أصله: لولا كلمةٌ سبقت من ربك وأجلٌ مسمى لكان لزاماً، ف(أجل) معطوف على (كلمة). وذكر الزمخشري (538هـ) تقديراً آخر هو أن يكون الرفع في (أجل) بسبب العطف على الضمير في (كان)، أي: ولولا كلمةٌ سبقت من ربك لكان الأخذُ العاجل وأجلٌ مسمى لازمين لهم؛ إذ لا ينفرد الأجل المسمى دون الأخذ العاجل كما هو حال الأمم السابقة³⁶. والمخطط الموالي يوضح التقديرين:

الآية	ولولا كلمةٌ سبقت من ريك لكان لزاما وأجلٌ مسمى
الأصل 1	ولولا كلمةٌ سبقت من ريك و <u>أجلٌ</u> مسمى لكان لزاما معطوف + معطوف عليه
الأصل 2	ولولا كلمةٌ سبقت من ريك لكان (<u>الأخذ العاجل</u>) و <u>أجلٌ</u> مسمى لزاما Ø معطوف + معطوف عليه

ومهما يكن، فلا يبدو الأمر متعلقا بمراعاة الفواصل، بل التركيب بالفصل أو من دونه يراعي الفاصلة سواء أكان مختوما بكلمة (مسمى) أو (لزاما).

3.3.4. الحذف:

من حالات الحذف التي ذكرها ابن الصائغ حذف المفعول في قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ [الضحى، 3]، والأصل: وما قلاك. فمن المفسرين والباحثين في القرآن الكريم من اكتفى بتعليل الحذف هنا بمراعاة الفواصل، ومنهم من امتدَّ به النظر إلى استكشاف الغرض البلاغي من وراء ذلك، فكانت آراؤهم تدور على المعاني التالية³⁷:

- حذف المفعول من (قل) إيجازاً لفظيَّ لظهور المحذوف (اقتصاد لغوي).

- أو لدلالة الكاف في (ودعك) عليه.

- أو هو اختصارٌ لفظي غرضه التعميم؛ أي ما قلاك ولا أحدا من أصحابك ولا من أحبك إلى يوم القيامة، وهذا من باب التوسع في المعنى.

- أو هو لتحاشي خطابه تعالى لحبيبه المصطفى في مقام الإيناس بالقلبي -وهو البُغض الشديد- لما فيه من الطرد والإبعاد، بخلاف التوديع فليس فيه شيء من ذلك.

ومن الحذف أيضا حذف متعلق أفعال التفضيل، كقوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ [طه، 7]، فالأصل: يعلم السر وأخفى من السر، فهو اسم تفضيل خلافا لمن جعله فعلا ماضيا.

واكتفى الطاهر بن عاشور (1393هـ) بتعليل حذف المفضل عليه بدلالة المقام عليه³⁸، وزاد أبو

السعود (982هـ) على ذلك بأن تنكيهه للمبالغة في الخفاء³⁹، كأن حذفه من التركيب فيه زيادة في الستر والإخفاء.

4.3.4. العدول عن المضمّر:

يتحقق العدول عن المضمّر بإيقاع الاسم الظاهر موقع الضمير، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ يَلِّكَتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف، 170]، جاء الخبر جملة: (إننا لا نضيع أجر المصلحين)، والخبر إذا جاء جملة فلا بد له من رابط كما تقرر في أحكام النحو. والرابط ضمير، وقد قامت (أل) مقامه على مذهب الكوفيين وبعض البصريين. أما أصل الكلام؛ فعلى اعتبار (الذين) مرفوعاً بالابتداء، فإن في تقدير خبره ثلاثة تخريجات ذكرها العكبري هي⁴⁰:

- إننا لا نضيع أجرهم.

- إننا لا نضيع أجر المصلحين منهم.

- لما كان الصالحون جنساً والمبتدأ واحداً منهم استغنى عن الضمير.

فإذا كان (والذين يمسكون بالكتاب) رمزه "س"، وكان (المصلحين) رمزه "ع" فإن دلالة الآية

تكون بالشكل

التالي:

$$\begin{aligned}
 (1) \quad & \text{س} \text{ ع} \Leftarrow \text{س} = \text{ع} \\
 (2) \quad & \text{س} \text{ ع} \Leftarrow \text{س} \supset \text{ع} \\
 (3) \quad & \text{س} \text{ ع} \Leftarrow \text{ع} \supset \text{س}
 \end{aligned}$$

وبتوضيح أكثر: في التخرّيج رقم (1) الذين يمسكون بالكتاب هم المصلحون، فيكون التقدير: والذين يمسكون بالكتاب... إننا لا نضيع أجرهم. وفي رقم (2) المصلحون جزء محتوئ في

الذين يمسكون بالكتاب، والتقدير: والذين يمسكون... إنا لا نضيع أجر المصلحين منهم، فليس كل الذين يمسكون بالكتاب مصلحين. وأما في التخريج رقم (3) فالتقدير عكس السابق؛ أي يكون المصلحون جزءاً محتوياً في الذين يمسكون بالكتاب.

بعد هذا العرض النحوي، يبدو القول بالعدول عن المضمر وإيقاع الاسم الظاهر موقعه لمجرد مراعاة الفواصل أمراً غير مستساغ، فإن الغرض العام من إنزال القرآن هو التدبر في معانيه، والبحث في التوجيهات النحوية والبلاغية نوعاً من التدبر الذي أمرنا به.

خاتمة:

إذا كان العدول في المستويات الصوتية والصرفية والتركيبية في الكلام عامة، وفي الفواصل خاصة، يمثل خرقاً للنظام اللغوي؛ فإنه لا يعني أن هناك خللاً أو أمراً غير عادي يحتاج إلى تبرير، بل هو دليل على مدى اتساع دائرة الاستعمال في اللغة، ويتطلب ذلك تجاوز النظام اللفظي للوقوف على النظام المعنوي بعد الإقرار بجمال اللفظ وحسن نغم الأصوات.

ويتقرر في نهاية البحث التأكيد على جملة من النتائج، منها:

- إذا كانت القوافي الشعرية فيها نوعاً من التقيد والإلزام وحملٌ على الضرورة الملحة؛ فليس هناك شيء من ذلك في فواصل الآيات القرآنية.
- الفرق بين الفواصل والأسجاع يتحدد في أن الأولى تابعة للمعاني، وأما الثانية فالمعاني تابعة لها.
- للفاصلة بُعدان لا يلزم من إثبات أحدهما إلغاء الآخر: بُعدٌ جمالي يتعلق بالنغم الموسيقي للآية ويحقق التناسب الصوتي، وبعدٌ دلالي يتم معنى السياق المقالي الذي وردت الفاصلة فيه، ويزيد من كثافة حمولتها الدلالية.
- الحذف معهودٌ في كلام العرب نثره وشعره، والقرآن نزل مراعيًا عاداتهم في الكلام.

- الحذف في مواضع كثيرة من القرآن راجعٌ إلى التنوع اللهجي، ويعلل بمبدأ التماس الخفة لتحقيق الاقتصاد اللغوي، فهو من باب الإيجاز اللفظي.
- من أسباب العدول عن الأصل في الفواصل مراعاة التنوع الأسلوبى، ويرد ذلك بشكل بارز في القصص القرآني.
- تلك بعض ما يمكن أن يعلل به العدول عن الأصل، ولا شك في أن ما لم يصل إليه البحث أكثر مما تقرر فيه، ويبقى النظر في نص القرآن أمراً مطلوباً.

الهوامش:

- 1- سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج4 ص183.
- 2- نفسه، ج4 ص185.
- 3- نفسه، ج4 ص186.
- 4- الحسنائي، محمد، الفاصلة في القرآن، دار عمار، عمان، ط2، 2000، ص37.
- 5- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، تح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2001، ج5 ص228.
- 6- الداني، أبو عمرو، البيان في عد آي القرآن، تح غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، 2008، ص126.
- 7- الزركشي، محمد، البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ج1 ص53. والنص المعني هو: "قَالَ الْجَعْبَرِيُّ: وَهُوَ خِلَافُ الْمُصْطَلَحِ، وَلَا دَلِيلَ لَهُ فِي تَمَثُّلِ سَبْيُوِيَّةِ يَوْمَ يَأْتِ، وَمَا كُنَّا نَبْغِ، وَلَيْسَا رَأْسَ آيٍ، لِأَنَّ مُرَادَهُ الْقَوَاصِلُ اللَّغَوِيَّةُ لَا الصَّنَاعِيَّةُ". وقد نقله عنه السيوطي (911هـ) في الإتقان حرفياً كما هي عادته، وفيه سهوٌ لم يتبيناه: فسيبويه لم يمثل بآية (يوم يأت)، بل اكتفى بالمواضع الأربعة المذكورة سابقاً، ثم إن أبا عمرو الداني لم يذكر استدلال سيبويه بقوله تعالى: (يوم يأت) ولا بغيرها كما هو واضح في كتابه البيان في عد آي القرآن (ص126). ولقد تنبه محمد الحسنائي إلى ذلك لكنه توجه بتخطئة الداني والجعبري معاً ظناً منه أن الداني نسب إلى سيبويه استشهاده بيوم يأت (الفاصلة في القرآن، ص35). والتحقيق أن الداني بريء

- وأن الخطأ دائر بين الجعبري والزركشي، لأن أصل النص المنقول -فيما يبدو- مفقود، والعمدة على ما ذكره الزركشي في البرهان.
- 8- البرهان في علوم القرآن، ج 1 ص 54.
- 9- حسان، تمام، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993، ص 285.
- 10- الرماني، علي بن عيسى، النكت في إعجاز القرآن، مطبوع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط3، 1976، ص 97.
- 11- الباقلائي، محمد، إعجاز القرآن، تح السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ص 409.
- 12- دراز، محمد عبد الله، التبا العظيم نظرات جديدة في القرآن، دار القلم، الكويت، ص 106. وقد وردت كلمة "العطاء" هكذا في هذه الطبعة وفي طبعة عالم الأدب بمصر، ط6، 2022، بتحقيق عمرو الشرفاوي، ص 205، وأغلب الظن أنها "الغطاء" بالغين المعجمة.
- 13- الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م، ج 3 ص 260.
- 14- الكتاب، ج 4، ص 184، 185.
- 15- الزمخشري، محمود بن عمر، تفسير الكشاف، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ج 2 ص 293.
- 16- ابن جني، عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، 1994، ج 1 ص 349. و: الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط1، 2002، ج 4 ص 346.
- 17- عبد الرحمن، عائشة، الإعجاز البياني للقرآن، ص 270.
- 18- البرهان في علوم القرآن، 1/162.
- 19- ينظر: الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1955، ج 3 ص 773.
- 20- الكتاب، ج 4 ص 117.

- 21- القرطبي، أبو عبد الله محمد الأنصاري: **الجامع لأحكام القرآن**، تح أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م، ج 17 ص126.
- 22- معاني القرآن للفراء، ج 3 ص118.
- 23- عبد الله، ابن قتيبة، **تفسير غريب القرآن**، تح السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1978م، ص440.
- 24- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، ج17، ص177.
- 25- عبد الرحمن، عائشة (بنت الشاطئ)، **الإعجاز البياني للقرآن**، دار المعارف، ط3، ص274.
- 26- الألوسي، شهاب الدين محمود، **روح المعاني**، تح علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1994، ج14 ص115.
- 27- ابن عاشور، الطاهر، **التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر، 1984، ج27 ص264.
- 28- العبد، محمد السيد سليمان، **من صور الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، المجلد 9، العدد 36، سنة 1989م، ص72-111.
- 29- روح المعاني، ج 1 ص118.
- 30- البقاعي، إبراهيم بن عمر، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ج19 ص62.
- 31- العكبري، عبد الله بن الحسين، **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ج2 ص89.
- 32- ابن مالك، محمد بن عبد الله، **شرح التسهيل**، تح عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1، 1990م، ج3 ص320.
- 33- أبو حيان، محمد بن يوسف، **التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تح حسن هنداي، دار كنوز إشبيلية، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط1، 2014، ج 12 ص298.
- 34- إعجاز القرآن، ص93.
- 35- الخطيب، عبد الكريم، **إعجاز القرآن في دراسة كاشفة لخصائص البلاغة العربية ومعاييرها**، دار الفكر العربي، ط1، 1964م، ج2 ص219.

36- الكشف، ج 3 ص 96.

37- عبد الرحمن، عائشة (بنت الشاطئ)، التفسير البياني للقرآن الكريم، دار المعارف، ط7، ج 1 ص 35.

38- التحرير والتنوير، ج 16 ص 191.

39- محمد، أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج 6 ص 5.

40- إملأ ما من به الرحمن، ج 1 ص 288.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن جني، عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، 1994.

2. ابن عاشور، الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، 1984.

3. ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تح عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1، 1990م.

4. ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، تح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2001.

5. أبو حيان، محمد بن يوسف، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح حسن هندواوي، دار كنوز إشبيلية، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط1، 2014.

6. الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1955.

7. الألوسي، شهاب الدين محمود، روح المعاني، تح علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1994.

8. الباقلائي، محمد، إعجاز القرآن، تح السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر.

9. البقاعي، إبراهيم بن عمر، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

10. حسان، تمام، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993.

11. الحسنوي، محمد، الفاصلة في القرآن، دار عمار، عمان، ط2، 2000.
12. الخطيب، عبد الكريم، إعجاز القرآن في دراسة كاشفة لخصائص البلاغة العربية ومعاييرها، دار الفكر العربي، ط1، 1964م.
13. الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط1، 2002.
14. الداني، أبو عمرو، البيان في عد آي القرآن، تح غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، 2008.
15. دراز، محمد عبد الله، النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن، دار القلم، الكويت.
16. الرمانى، علي بن عيسى، النكت في إعجاز القرآن، مطبوع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط3، 1976.
17. الزركشي، محمد، البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة.
18. الرمخشري، محمود بن عمر، تفسير الكشاف، دار المعرفة، بيروت-لبنان.
19. سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.
20. عبد الرحمن، عائشة (بنت الشاطئ)، الإعجاز البياني للقرآن، دار المعارف، ط3.
21. عبد الرحمن، عائشة (بنت الشاطئ)، التفسير البياني للقرآن الكريم، دار المعارف، ط7.
22. عبد الله، ابن قتيبة، تفسير غريب القرآن، تح السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1978م.
23. العبد، محمد السيد سليمان، من صور الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، المجلد 9، العدد 36، سنة 1989م.
24. العكبري، عبد الله بن الحسين، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
25. الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م.
26. القرطبي، أبو عبد الله محمد الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن، تح أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م.
27. محمد، أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت.